S/2020/555

الأمم المتحدة



Distr.: General
18 June 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي الرابع عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)[1]. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من 21 آذار/مارس إلى 4 حزيران/يونيه 2020.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أعاد مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) تأكيد أنّ إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وفي القرار ذاته، كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. بيد أنّ الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات.

3 - وفي 26 أيار/مايو، وافقت لجنة منطقة القدس للتخطيط على خطة رئيسية لتوسيع مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية المحتلة بما يصل إلى 200 2 وحدة سكنية. وهذه التوسعة والبناء المزمع لـ 000 3 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات هاماتوس - حيث تم الإعلان عن مناقصات فيما يخص 000 1 وحدة سكنية في شباط/فبراير - من شأنهما أن يؤديا، في حال تنفيذهما، إلى زيادة تعزيز طوق المستوطنات على طول المحيط الجنوبي للقدس، الذي يفصل المناطق الفلسطينية من المدينة عن بيت لحم وجنوب الضفة الغربية. ولم تقدَّم أي خطط أخرى ولم يُعلَن عن أي مناقصات في المنطقة جيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(1) صدر التقرير الفصلي الثالث عشر للأمين العام في 30 آذار/مارس 2020، وعُمِّم على أعضاء المجلس في الوثيقة S/2020/263.



20-08067 (A) 220620 220620



4 - وفي وقت سابق من أيار/مايو، وافقت السلطات الإسرائيلية على مصادرة سلطة التخطيط البلدي في الحرم الإبراهيمي/كهف البطاركة من بلدية الخليل الفلسطينية. وبرَّرت السلطات الإسرائيلية هذا القرار بأنه ضروري لجعل الموقع في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين ذكرت أن المشروع "لن يغير ترتيبات الصلاة أو الوضع الراهن". وصدر الأمر بنزع الملكية في 12 أيار/مايو، وهو يتيح 60 يوما للاعتراض. وقد أدانت القيادة الفلسطينية وبلدية الخليل والأوقاف والسلطات الإسلامية، من بين جهات أخرى، هذه الخطوة، حيث قالت إنها تنتهك بروتوكول عام 1997 المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات هدم مبانٍ يملكها فلسطينيون ومصادرتها في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على الرغم من تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإشارة السلطات الإسرائيلية في بعض إفاداتها إلى التجميد المؤقت لهدم المباني المأهولة بسبب هذه الجائحة. وبحجة غياب تصاريح البناء الصادرة عن إسرائيل، التي يظل حصول الفلسطينيين عليها شبه مستحيل، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة 132 مبنى، مما أدى إلى تشريد 86 فلسطينيا، من بينهم 47 طفلا و 42 امرأة، كما أدى إلى تضرر 700 شخص آخرين. وقد تم هدم أو مصادرة ما مجموعه 16 مبنى استنادا إلى الأمر العسكري رقم 1797، الذي يجيز فرض إجراءات معجلة فيما يخص المباني التي تعدُّ جديدة لا تمنح المالكين سوى 96 ساعة لإثبات امتلاكهم تصاريح بناء سارية المفعول. وما مجموعه 27 من المباني التي تم هدمها أو مصادرتها كانت ممولة من جهات مانحة، وكانت 7 من المباني التي هُدّمت تتصل بالمياه (صهاريج، وخزانات مياه، وآبار). وفيما يخص عشرة مبان أخرى، معظمها في القدس الشرقية المحتلة، فقد هدمها مالكوها عقب تلقي أوامر بالهدم.

6 - وفي 22 نيسان/أبريل، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية ستة مبانٍ، ثلاثة منها كانت مأهولة، في بؤر استيطانية غير قانونية بالقرب من مستوطنة يتسهار، أفيد أنها كانت مرتبطة بحوادث عنف متكررة من جانب مستوطنين في المنطقة وباشتباكات بين متطرفي المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك إلقاء ثلاث زجاجات حارقة على مركبة عسكرية في 26 آذار/مارس.

7 - وفي 11 أيار/مايو، قامت القوات الإسرائيلية، في قرية كوبر القريبة من رام الله، بهدم منزل أسرة فلسطينية كتدبير عقابي. وكان المنزل ملكاً لعائلة رجل فلسطيني اتُّهم بالمشاركة في قتل فتاة إسرائيلية في أغسطس/آب 2019.

8 - وتم هدم 42 مبنى في المجموع خلال شهر رمضان المبارك (في الفترة من 24 نيسان/أبريل إلى 24 أيار/مايو). ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة (13 مبنى في عام 2019؛ ومبنى واحد في عام 2018؛ وصفر في عام 2017).

ثالثا - العنف ضدّ المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

9 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد وإلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

10 - غير أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بأعمال عنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وأعمال العنف المتصلة بالمستوطنين، والهجمات بالطعن والدهس، وإطلاق الصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين من غزة باتجاه إسرائيل، والغارات الجوية الانتقامية التي شنتها إسرائيل ضد أهداف تابعة للمقاتلين في غزة، واستخدام القوة الفتاكة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

11 - وإجمالاً، قُتل سبعة فلسطينيين، من بينهم طفل واحد، على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث التي وقعت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وأصيب 217 فلسطينياً، من بينهم 37 بذخيرة حية. وقُتل جندي إسرائيلي وأصيب ثلاثة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية ومدنيان إسرائيليان، من بينهم طفل واحد، في عمليات طعن وفي اشتباكات وحوادث أخرى.

12 - وفي حين ساد هدوء نسبي في معظم أرجاء غزة، أطلق مقاتلون فلسطينيون صاروخاً في 27 آذار/مارس وصاروخين في 6 أيار/مايو، سقطت في مناطق مفتوحة في إسرائيل. ورداً على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي تسعاً من قذائف الدبابات، قيل إنها استهدفت مركز مراقبة عسكري مزعوم في غزة. وعلاوة على ذلك، أطلقت طائرات إسرائيلية بدون طيار ثلاث قذائف قيل إنها استهدفت مواقع عسكرية تابعة لحماس في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

13 - وفي 15 أيار/مايو، استأنف مقاتلون فلسطينيون في غزة إطلاق أجهزة حارقة على إسرائيل. ولم تقع أي إصابات أو أضرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

14 - وفي 164 مناسبة على الأقل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه غزة في المناطق المتاخمة للسياج المحيط بالقطاع، ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات. وفي 76 مناسبة، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فلسطينيين كانوا يصطادون السمك قبالة سواحل غزة، فأصابت تسعة منهم بجراح.

15 - وفي أوائل نيسان/أبريل، اعتقلت حماس ثمانية من نشطاء المجتمع المدني، من بينهم امرأة، كانوا قد شاركوا في اجتماع للتداول بالفيديو مع نشطاء سلام إسرائيليين ودوليين، وذلك بدعوى "إقامة نشاط تطبيعي مع الاحتلال الإسرائيلي". وقد أُفرج عن خمسة منهم. وقد أثارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شواغل خطيرة بشأن مشروعية الاحتجاز، ومعايير المحاكمة العادلة، وخطر إساءة المعاملة داخل الاحتجاز وخارجه.

16 - وفي الضفة الغربية المحتلة، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 32 عاماً فأردته قتيلا وأصابت أحد أقربائه بجراح في قرية نعلين في 22 آذار/مارس. وأفادت قوات الأمن الإسرائيلية أنهما كانا يلقيان الحجارة على المركبات، وهي رواية طعن في صحتها أفراد أسرة الضحية. وتمتنع السلطات الإسرائيلية عن تسليم جثة الرجل المتوفى لأسرته.

17 - وفي 1 نيسان/أبريل، توفي فلسطيني متأثرا بجراح أصيب بها في حادث وقع في 11 آذار/مارس في جبل العُرمة بقرية بيتا في محافظة نابلس. وخلال الحادث، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية والرصاص المغلف بالمطاط لتفريق السكان الفلسطينيين الذين تظاهروا ضد محاولات المستوطنين الإسرائيليين دخول موقع ديني تاريخي بالقرب من القرية.

18 - وفي 22 نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن رجلا فلسطينيا نفذ هجوما على ضابط من ضباط شرطة الحدود الإسرائيلية بصدمه بالسيارة وطعنه عند نقطة تفتيش في القدس الشرقية المحتلة، ثم أطلقت قوات الأمن النار عليه فأردته قتيلاً.

19 - وفي 28 نيسان/أبريل، طعن رجل فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر 62 عاماً في مدينة كفار سابا الإسرائيلية، مما أدى إلى إصابتها بجروح طفيفة. وأطلق مدني إسرائيلي النار على الفلسطيني وأصابه بجروح خطيرة. وألقي القبض على الرجل الفلسطيني في وقت لاحق.

20 - وفي 12 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني وأصابته بجروح واعتقلته عند نقطة تفتيش قلنديا في الضفة الغربية المحتلة، بدعوى محاولته طعن أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية في المنطقة.

21 - وفي 12 أيار/مايو، قُتل جندي إسرائيلي بحجر رمي على رأسه أثناء عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في قرية يعبد بالقرب من جنين. وقد دأبت قوات الأمن الإسرائيلية على القيام بعمليات اعتقال ليلية في القرية بحثا عن المسؤولين عن ذلك الحادث. وألقي القبض على ما لا يقل عن 53 فلسطينيا، من بينهم خمس نساء وخمسة أطفال، ولا يزال 20 منهم رهن الاحتجاز. وعُثر على أحد المعتقلين، وهو فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً، مغشيا عليه في منطقة معزولة بعد أن اعتقلته قوات الأمن الإسرائيلية. وأُخضعت القرية لعملية إغلاق عسكري لمدة أسبوع تقريبا. وألقي القبض فيما بعد على أحد المشتبه فيهم.

22 - وفي 13 أيار/مايو، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية صبيا فلسطينيا يبلغ من العمر 17 عاماً برصاص حي في رأسه فأردته قتيلا خلال عملية تفتيش أجرتها والاشتباكات التي أعقبتها في مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل. وأفاد شهود أنه كان من المارة الأبرياء. كما أصيب أربعة فلسطينيين آخرين، من بينهم طفل، بذخيرة حية.

23 - وفي 14 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً فقتلته خلال هجوم مزعوم قام فيه بدهس جنود إسرائيليين عند نقطة تفتيش بيت عوا، غرب الخليل. ولا تزال ملابسات الحادث غير واضحة. كما أصيب جندي إسرائيلي بجروح خطيرة في هذا الحادث.

24 - وفي 15 أيار/مايو، ألقى فلسطينيون قنبلة أنبوبية وزجاجات حارقة على مركز مراقبة تابع لقوات الأمن الإسرائيلية في بلدة أبو ديس بالقرب من القدس الشرقية. وردت قوات الأمن الإسرائيلية بإطلاق النار، مما أدى إلى إصابة ثلاثة فلسطينيين بجراح.

25 - وفي 29 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني وقتلته بدعوى تنفيذ هجوم بالدهس بسيارة في قرية النبي صالح بالقرب من رام الله. وفي ما أعقب ذلك من اشتباكات مع السكان، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار بالذخيرة الحية على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 22 عاماً مصاب بمتلازمة داون، فأصابته بجروح.

26 - وفي 30 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني أعزل مصاب بالتوحد يبلغ من العمر 31 عاماً في مدينة القدس القديمة فأردته قتيلاً. وتحقق الشرطة الإسرائيلية في هذا الحادث.

وأشـــار رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، إلى الحادث على أنه "مأســـاة"، وقدَّم رئيس الوزراء المناوب ووزير الدفاع، بنيامين غانتز، اعتذاراً علنياً.

27 - واستمرت التوترات في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة نتيجة لعمليات اضطلعت بها قوات الأمن الإسرائيلية، شملت مداهمات للمنازل واعتقالات، ونتيجة لاشتباكات متكررة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلســـطينيين. وإجمالا، قامت القوات الإســـرائيلية بما لا يقل عن 60 عملية تفتيش واعتقال، واعتقلت نحو 100 شخص، من بينهم 16 طفلا على الأقل، وأصابت شخصا واحدا بجروح.

28 - وازدادت وتيرة أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من القيود الصـارمة التي فرضـتها السلطات الفلسطينية والإسرائيلية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وسـجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 80 هجوما شـنها مستوطنون إسرائيليون وآخرون على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة 38 شخصا بجروح وإلحاق أضرار بممتلكات تعود لفلسطينيين.

29 - وسُـــجِّل أيضـــا عدد كبير من الحوادث في موســـم حصـــاد القمح، بما في ذلك تعرض مزارعين فلسـطينيين للاعتداء الجسـدي وللمضـايقة على يد مسـتوطنين إسـرائيليين، فضـلا عن الأضـرار التي لحقت بأكثر من 000 2 من أشـــجار وشـــجيرات الزيتون وعشـــرات الدونمات من الأراضـــي الزراعية. وكانت هذه المواجهات عنيفة في كثير من الأحيان، وتطورت سـريعا لتؤدي إلى اشـتباكات بين الفلسـطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وكانت أكثر المجتمعات المحلية تضررا متواجدة في الخضر (بيت لحم)، وترمسعيا، والمغير، ورأس كركر (رام الله)، والساوية (نابلس)، وأفقيقيس، والمنطقة H2 في الخليل، والتواني (تلال الخليل الجنوبية).

30 - وفي 6 نيســـان/أبريل، هاجمت مجموعة من المســـتوطنين مزارعين فلســـطينيين بالكلاب والهراوات الكهربائية ورذاذ الفلفل الحار في قرية الشـيوخ، شـرق الخليل. وتفيد التقارير بأن المسـتوطنين كانوا يحاولون إقامة سياج على أرض مملوكة للفلسطينيين. وقد أصيب مزارع يبلغ من العمر 53 عاماً في هذا الهجوم.

31 - وفي 7 نيسان/أبريل، اعتدى 10 مستوطنين من مستوطنة حلميش على مُزارع فلسطيني بينما كان يحرث أرضه برفقة ابنيه البالغين من العمر 28 و 32 عاماً، بالقرب من قرية كوبر. وتعرض الثلاثة للضرب بالبنادق، واقتيد ابنا المُزارع إلى المستوطنة. وأُطلق سراح الأخوين في وقت لاحق.

32 - وفي 6 أيار/مايو، هاجم 11 مســـتوطنا رجلا فلســـطينيا يبلغ من العمر 52 عاما وابن أخيه حيث كانا يقومان برعي الأغنام بالقرب من قرية برقة، جنوب جنين. وكانت عشرون من أغنامه لا تزال مفقودة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

33 - وفي 18 أيار/مايو، أدانت المحكمة المحلية الإسرائيلية في اللد مستوطناً إسرائيلياً بقتل ثلاثة أفراد من أسـرة الدوابشــة الفلسـطينية في عام 2015، بمن فيهم طفل صــغير، عندما أُحرق منزلهم في قرية دوما بالضـــفة الغربية المحتلة أثناء نومهم. واتفقت المحكمة في حكمها مع الادعاء العام على أن جريمة القتل العمد هذه عمل إرهابي؛ غير أن المســـتوطن بُرِّئ من تهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية. ويقال إن المدعى عليه يعتزم استئناف القضية أمام المحكمة العليا.

رابعا - التحريض والاستفزاز والخطابات الملهبة للمشاعر

34 - أهاب مجلس الأمن بالطرفين، في قراره 2334 (2016)، أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. ولكن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

35 - وقد واصلت حركة فتح، على صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي، تمجيد مرتكبي هجمات إرهابية سابقة ضد الإسرائيليين. وفي مناسبات عديدة، اتهم مسؤولون فلسطينيون كبار السلطات الإسرائيلية بالسعي إلى نشر كوفيد-19 عمدا بين الفلسطينيين. وواصل أعضاء الفصائل المسلحة الثناء على أعمال العنف المرتكبة ضد الإسرائيليين، بما في ذلك الهجوم بالدهس والطعن الذي وقع في 22 نيسان/أبريل عند نقطة تفتيش في القدس الشرقية المحتلة.

36 - وفي الوقت نفسه، واصل كبار المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين الإدلاء ببيانات تحريضية تأييدا للضم غير القانوني لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، ووصف بعضهم ذلك بأنه "فرصة تاريخية". وقال أحد الوزراء الإسرائيليين "ولن نسمح تحت أي ظرف من الظروف بإقامة دولة فلسطينية". وفي سياق مناقشات الضم أيضا، أدلى بعض القادة السياسيين الإسرائيليين بتعليقات مهينة فيما يتعلق بالفلسطينيين، حيث بيّنوا أن هدفهم هو حيازة "أكبر رقعة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من العرب".

37 - وفي 3 نيسان/أبريل، احتجزت الشرطة الإسرائيلية وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية لعدة ساعات واستجوبته بشأن ادعاءات بانتهاك قانون إسرائيلي يحظر أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس دون تنسيق. وأُطلق سراح الوزير بشرط أن يمتنع عن القيام بهذه الأنشطة ومُنع من التنقل داخل القدس الشرقية لمدة 14 يوماً. وفي 5 نيسان/أبريل، ألقي القبض على محافظ القدس التابع للسلطة الفلسطينية بسبب ادعاءات مماثلة وأُطلق سراحه في اليوم التالي. وفي 14 نيسان/أبريل، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بمداهمة وإغلاق مركز لإجراء اختبارات الكشف عن الإصابة بكوفيد-19 افتتحته وزارة الصحة الفلسطينية في سلوان، واعتقلت أحد المتطوعين. وفي 5 أيار/مايو، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية 15 فلسطينيا، بمن فيهم الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، ورئيس بلدية كفر عقب، في القدس الشرقية المحتلة والبلدة القديمة.

خامسا - الخطوات الإيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

38 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على الأرض التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وقد استمرت الاتجاهات السلبية على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

39 - وفي 17 أيار/مايو، أدّت حكومة طوارئ ائتلافية جديدة اليمينَ الدستورية في إسرائيل، وذلك بعد عام من الإبهام في الأفق السياسي انتهى بتوقيع الاتفاق الائتلافي في 20 نيسان/أبريل. وينص الاتفاق على أنه يمكن لرئيس وزراء إسرائيل، اعتبارا من 1 تموز/يوليه، وبعد التشاور مع رئيس الوزراء المناوب، أن يعرض "الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع الولايات المتحدة بشأن بسط السيادة" على أجزاء من الضفة

الغربية المحتلة على الحكومة أو الكنيست للموافقة عليه. ويدعو الاتفاق أيضا إلى دعم اتفاقات السلام مع البلدان المجاورة وتعزيز التعاون في المنطقة.

40 - وفي 19 أيار/مايو، ورداً على إعلان إسرائيل خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها أصبحت في حِلّ "من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الأمنية"، وطالبت إسرائيلَ بأن تتحمل التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وأكّد بيان رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، كذلك التزام فلسطين "بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين ... على أن تجري المفاوضات لتحقيق ذلك تحت رعاية دولية متعددة (اللجنة الرباعية الموسعة)، وعبر مؤتمر دولي للسلام، وفق الشرعية الدولية". وأكّد البيان رغبة القيادة الفلسطينية في "تحقيق سلام عادل وشامل" على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

41 - وفي 20 أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء الفلسطيني تعليمات إلى أعضاء مجلس الوزراء بأن يشرعوا على الفور في تنفيذ إعلان القيادة الفلسطينية، مؤكداً للمجتمع الدولي في الوقت نفسه على أن السلطة الفلسطينية لن تسمح بتدهور الحالة الأمنية. وفي اليوم نفسه، أبلغ المسؤولون الفلسطينيون رسمياً نظراءهم الإسرائيليين بوقف التنسيق الأمني. وفي 3 حزيران/يونيه، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها سترفض تلقي إيرادات المقاصة التي تتولى إسرائيل تحصيلها بالنيابة عنها بموجب بروتوكول باريس المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولا تزال الآثار المترتبة على هذه الخطوات من الناحية العملية في طور التجلي.

42 - وما زال الفلسطينيون يواجهون آثار جائحة كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة. فقدْ فَقَدَ عشرات الآلاف من الفلسطينيين عملهم، وأصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة عاجزة عن العمل، وازداد تعرض النساء والأطفال للعنف غير المتصل بالنزاع. ويقدر البنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني سينكمش على الأرجح بنسبة تتراوح من 7,6 في المائة إلى 11 في المائة في عام 2020. ونتيجة للانخفاض الحاد لإيرادات السلطة الفلسطينية، قد يبلغ العجز المالي للسلطة مقداراً يتراوح من بليون إلى 1,5 بليون دولار في عام 2020. ودون فرص للاقتراض الدولي أو دون تلقي مزيد من الدعم للميزانية من الجهات المانحة، ستضطر الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ تدابير تقشفية شديدة. ولسدّ النقص في التمويل، أبرمت إسرائيل والسلطة الفلسطينية في 11 أيار/مايو اتفاقا لمنحها قرضاً قيمته 233 مليون دولار وضمانته إيراداتُ المقاصة المقبلة التي تتولى إسرائيل تحصيلها. والغرض من هذا الترتيب هو تمكين السلطة الفلسطينية من الحفاظ على حد أدنى من التدفقات النقدية للأشهر الأربعة المقبلة. وقررت السلطة الفلسطينية عدم الاستفادة من هذا الترتيب إعمالاً للقرار الذي اتخذته في 19 أيار/مايو.

43 - وفي 9 أيار/مايو، دخل أمر عسكري إسرائيلي، عُدِّل في شباط/فبراير 2020، حيز النفاذ، ويخول هذا الأمر ملاحقة المصارف التجارية الفلسطينية عن صرفها مدفوعات السلطة الفلسطينية للسجناء الأمنيين الفلسطينيين أو أسرهم أو أسر المتوفين في خضم مشاركتهم في هجمات ضد الإسرائيليين. ووفق تقارير وسائط إعلامية، جُمّد تنفيذ التعديل في 4 حزيران/يونيه ريثما يُخضع لمزيد من الفحص.

44 - وفي 24 نيسان/أبريل، أصدرت محكمة منطقة القدس قرارا يأمر بحجز نحو 128 مليون دولار مؤقتا من السلطة الفلسطينية كتعويض لأسر ضحايا هجمات شنت ضد الإسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية.

وقضـــت المحكمة بأن يُحصَّـــل المبلغ، أو جزء منه على الأقل، من إيرادات المقاصـــة الواجبة للســـلطة الفلسطينية والتي تحتجزها إسرائيل منذ آذار/مارس 2019.

45 - ويتواصـل إنجاز العمليات الإنسـانية بالتنسـيق الوثيق مع جميع السـلطات المعنية للمسـاعدة في معالجة تداعيات تفشـي كوفيد-19 في جميع أنحاء الأرض الفلسـطينية المحتلة. والخطة المنقحة للاسـتجابة المشتركة بين الوكالات التي أعدتها الأمم المتحدة وشركاؤها لمواجهة كوفيد-19، والتي طُلب بموجبها تمويل قدره 42,4 مليون دولار لاحتواء الجائحة والتخفيف من آثارها حتى نهاية حزيران/يونيه 2020، متوفرٌ لها التمويل بنسبة 58 في المائة، ووُفر لها تمويل إضـافي قدره 17,3 مليون دولار من خارج إطار النداء الداعي للتمويل بموجبها. وقد حُشدت موارد قدرها 39,5 مليون دولار، بما في ذلك الموارد المحشودة من خارج إطار خطة الاستجابة، لدعم الأنشطة المتصلة بالتصدي لكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة.

46 - وفاقمت جائحة كوفيد-19 الحالة الإنسـانية والاقتصـادية والسياسـية في قطاع غزة المزرية أصـلا. ووفق دراسـات اسـتقصـائية منجزة مؤخراً، توقفت نحو 35 في المائة من الشـركات الصـناعية في قطاع غزة عن العمل توقفاً تاماً بسبب جائحة كوفيد-19، في حين خفضت الشركات المتبقية قدرتها التشغيلية. ونتيجة لذلك، فقَد نحو 000 13 عامل في القطاع الصـــناعي عملهم. وتوقفت جميع المطاعم والفنادق تقريبا عن العمل، مما أدى إلى تسـريح أكثر من 000 10 عامل. وهذه الخسـائر الأخيرة في الوظائف تنضـاف إلى معدل بطالة مرتفع أصلا في قطاع غزة، حيث كان هذا المعدل يبلغ 45 في المائة في نهاية عام 2019.

47 - وبسبب جائحةِ كوفيد-19 ونقصِ التمويل، تباطأت أعمال إعادة بناء وإصلاح ما تدمّر في قطاع غزة خلال حرب عام 2014. وقد أُنجزت أعمال إعادة بناء 65 منزلا مدمراً وإصـــلاح 13 منزلا متضـــررا جزئيا. ويجري حاليا إعادة بناء 410 منازل أخرى من المنازل المدمرة. ولا يزال يلزم ســـدُّ نقص في التمويل بمقدار 34 مليون دولار لإتمام إعادة بناء 849 منزلاً مدمراً، وبمقدار 75 مليون دولار لإصـــلاح 037 56 منزلاً متضرراً جزئياً.

48 - وفي آذار/مارس، بدأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل اللاجئين الفلســـطينيين في الشـــرق الأدنى (الأونروا) تدابير شـــاملة للوقاية من كوفيد-19 وكبح انتشـــاره في جميع أنحاء الأرض الفلســـطينية المحتلة. فقد أغلقت الوكالة جميع مدارســـها في الأرض المحتلة بالتزامن مع إغلاق مدارس الســـلطة الفلسطينية، بينما بدأت عياداتها الطبية العمل بنجاح ببروتوكولات صارمة لتقليص حجم الزيارات لها من قِبَل المرضـى الذين لا تسـتدعي حالتهم الرعاية العاجلة أو الذين يعانون من أمراض مزمنة، بسـبل منها التطبيب عن بعد. وقامت الوكالة في قطاع غزة، إضـافة إلى تدابير أخرى، بإغلاق مراكز لتوزيع الأغذية يسـتفيد منها أكثر من مليون نسـمة كل ثلاثة أشـهر، لانطوائها على خطر نقل العدوى بشـكل كبير، ولجأت إلى عمليات لوجسـتية صـعبة التطبيق حتى تُسلّم الطرود الغذائية إلى المنازل. وبدأت الوكالة أيضـا في تلبية الاحتياجات الإنسـانية المسـتجدة بسـبب الحالة، بما في ذلك تقديم المسـاعدة النقدية للفلسـطينيين، وبالأخص للمسـنين، غير القادرين على الحصـول على الخدمات الطبية اللازمة لأسـباب مالية. وقامت الأونروا، بالتنسـيق مع السـلطات الفلسطينية وبدعم من شركاء آخرين، بدعم الجهود الوقائية المبذولة لتفادي انتشار كوفيد-19 على نحو كبير.

49 - ولا تزال الأونروا تواجه صـــعوبات مالية شـــديدة، حيث لم يكن متوفرا، حتى نهاية الفترة المشـــمولة بالتقرير، تمويلٌ لتغطية أكثر من نصـف ميزانيتها التشـغيلية الأسـاسـية. وأعلن الأردن والسـويد، بالتشـاور مع الأونروا، أنهما سـيتشـاركان في رئاسـة مؤتمر وزاري لإعلان التبرعات في 23 حزيران/يونيه من أجل حشـد

أموال تغطي احتياجات الوكالة في عام 2020، والحصـــول على تعهدات تمتد لســنتين إضـــافيتين، وإيجاد مصادر تمويل أخرى مبتكرة.

50 - وفي 2 حزيران/يونيه، ترأست النرويج بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي اجتماعا وزاريا على الإنترنت للجنة الاتصـال المخصـصـة. وشـارك في الاجتماع رئيس الوزراء ووزير المالية الفلسـطينيَّيْن، والمدير العام لوزارة خارجية إســـرائيل، ووزراء خارجية دولٍ مانحة رئيســـية وبلدانٍ من المنطقة، إلى جانب ممثلين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصــندوق النقد الدولي. وأكدت الدول المانحة التزامها تجاه الحكومة الفلسـطينية والشـعب الفلسـطيني، وتجاه الأمم المتحدة كذلك، ولا سـيما الأونروا، ودعمها المسـتمر للتوصـل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض وتحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وأشاروا إلى تعاون الطرفين في التصدي لجائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعوا إلى تجديد وتحديث علاقتهما الاقتصادية، وسلطوا الضـوء على مسـألة النقص التمويلي الكبير المرجّح أن تواجهه الحكومة الفلسـطينية بسـبب هذه الأزمة. وأعربت الجهات المانحة عن قلقها من تسـبّب الإجراءات المتخذة من جانب واحد في آثار سـلبية على الأرض، ولا سـيما إعلان إسـرائيل اعتزامها ضـم أجزاء من الضـفة الغربية المحتلة. وكما لوحظ في الموجز الذي أعده رئيس لجنة الاتصـال المخصـصـة، فإن ”أي تحرك من هذا القبيل سـيتعارض، في حال نُفذ، مع المساعي الهادفة إلى تحقيق حلّ له مقومات البقاء وأساسُه وجود دولتين، وسيقوض السلام والأمن، وسيكون انتهاكا للقانون الدولي“.

سادسا - الجهود المبذولة من الأطراف والمجتمع الدولي للمضـــي قدما بعملية الســـلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

51 - أهاب مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) بجميع الدول أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إســرائيل والأراضـــي المحتلة منذ عام 1967. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

52 - وأهاب مجلس الأمن، في القرار نفسه، بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضـات ذات مصـداقية بشـأن جميع مسـائل الوضـع النهائي في عملية السـلام في الشـرق الأوسـط، وحثَّ في هذا الصـدد على تكثيف وتسـريع وتيرة الجهود وأنشـطة الدعم الدبلوماسية على الصـعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سـلام شـامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السـلام ومبادرة السـلام العربية وخريطة الطريق التي وضـعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. وأكد المجلس أيضـــا أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/ يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

53 - وفي 22 أيار/مايو، عقد مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشـرق الأوسـط من الاتحاد الروسـي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤتمراً لمناقشـــة آفاق الســـلام الإســـرائيلي الفلســـطيني وآخر التطورات على الأرض. وأكدت الأمم المتحدة من جديد التزامها بتحقيق حلّ الدولتين عن طريق التفاوض، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصـــلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، وكررت دعوتها جميع المعنيين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد يُقوض آفاق إجراء مفاوضـــات مجدية

وتحقيق السلام. والمناقشات جاريةٌ بغض النظر عن التباينات الكبيرة بين أعضاء المجموعة الرباعية بشأن سبل المضي قدماً.

سابعا - ملاحظات

54 - يُثير إعلان حكومة إسرائيل اعتزامها ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة قلقي الشديد. ففي حال نُفذ ذلك، سيكون أخطر انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وسينسف حلّ الدولتين ويهدد المساعي الهادفة إلى إحراز تقدم على درب السلام في المنطقة ومساعينا الأعم لصون السلم والأمن الدوليين. والتخوفُ من الضمّ ومعارضتُه يسودان على نطاق واسع وتتشاطرهما مختلف أنحاء المنطقة والمجتمع الدولي. إذ تحذر الكثير من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وجماعات المجتمع المدني البارزة والشخصيات الإسرائيلية والفلسطينية المرموقة من العواقب القانونية والسياسية والأمنية لاتخاذ هذا الإجراء الأحادي الجانب. وأحث إسرائيل على التخلي عن خططها للضمّ.

55 - وقد اعتقد الفلسطينيون على مدى 25 عاماً أن السعي بطرق سلمية إلى إحقاق حقهم في تقرير مصيرهم، من خلال مفاوضات مجدية، سيفضي إلى إقامة دولة فلسطينية لهم تكون مستقلة ومتصلة جغرافيا وذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. وكان هذا اعتقادي دائما أنا أيضا. غير أن مبادرة إسرائيل الأحادية الجانب إلى ضمّ أي جزء من الضفة الغربية المحتلة من شأنها أن تسد الطريق فعلياً أمام استئناف المفاوضات وتنسف فرصةَ قيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وتقوض حلَّ الدولتين. وسيكون ذلك كارثة على الفلسطينيين وعلى الإسرائيليين وعلى المنطقة. ولن أكون مبالغاً مهما شدّدتُ على الحاجة الملحة إلى التراجع عن السير في هذا المسار الخطير.

56 - ولا يزال يساورني بالغ القلق من استمرار الأعمال الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والموافقة على خطط توسيع مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية أمرٌ مثير للجزع الشديد لأنه دليل واضح آخر على أن حكومة إسرائيل تعتزم تعزيز اتصال المستوطنات غير المشروعة في المنطقة وعزل القدس الشرقية عن المجتمعات الفلسطينية الأخرى الواقعة جنوبها في الضفة الغربية المحتلة، مثل بيت لحم.

57 - وأكرر القول إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية بحكم القانون وهي تشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وإقامة المستوطنات وتوسيعها يزيدان من استياء الفلسطينيين ويأسهم وخيبة أملهم، وهما عاملان رئيسيان وراء انتهاكات حقوق الإنسان، ويؤججان بشدة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أنهما يرسخان الاحتلال العسكري الإسرائيلي وينسفان إمكانية تحقيق حلّ له مقومات البقاء وأساسُه وجود دولتين، بتقويضهما باطراد إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافيا وذات سيادة. وأحث حكومة إسرائيل على أن تتوقف فوراً عن دعم جميع الخطط الاستيطانية.

58 - والتنازع حول أعمال البناء التي تعتزم السلطات الإسرائيلية القيام بها في الحرم الإبراهيمي/كهف البطاركة في الخليل ينطوي على خطر تأجيج التوتر في منطقة شديدة الحساسية في الضفة الغربية المحتلة. وأي تغيير في التوازن الدقيق في الأماكن المقدسة لا يتفق عليه جميع المعنيين يهدد الاستقرار ويجب ألا يتم بمبادرة من جانب واحد. وأحث الطرفين على حل هذه المسألة بالحوار وبطريقة منسقة يسودها الاحترام.

59 - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار أعمال هدم الأبنية الفلسطينية ومصادرتها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي أعمال لا تزال مستمرة حتى في خضم تفشي جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، فإن الزيادة الكبيرة في العدد الإجمالي لأعمال الهدم خلال شهر رمضان المعظّم لدى المسلمين، مقارنة بالسنوات السابقة، تبعثُ على القلق بوجه خاص. وأحث إسرائيل على وقف أعمال هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها والسماح للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بتعمير مجتمعاتهم المحلية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

60 - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحريض على العنف، وهو ما يزيد من انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويُبعدنا أكثر عن إيجاد تسوية سلمية للنزاع. وقد هالني مقتل طفل فلسطيني آخر، أُصيب في رأسه برصاص حي أطلقته قوات الأمن الإسرائيلية، في مخيم الفوار للاجئين. فالأطفال يجب ألا يكونوا أبداً هدفا لأعمال عنف. ومن المروع أيضا قتلُ قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا أعزل مصاباً بمرض التوحد في البلدة القديمة بالقدس. وأكرر مرة أخرى أن على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس ضبط النفس إلى أقصى حد، ولا يجوز لها استخدام القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب إجراء تحقيقات سريعة وشاملة ومستقلة في جميع الحوادث.

61 - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة وقد تم تسجيل زيادة فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة سلامة وأمن السكان الفلسطينيين والتحقيق مع مرتكبي الهجمات ومحاسبتهم.

62 - وأود أن أُشير مجدداً إلى أن مصير مدنيَّيْن إسرائيليَيْن وجثماني جنديَيْن من جيش الدفاع الإسرائيلي محتجزين من طرف حماس في قطاع غزة لا يزال شاغلا إنسانيا بارزا. وأحث حماس على تقديم معلومات كاملة عنهم على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

63 - ولا يزال يساورني بالغ القلق أيضا إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين القتلى الفلسطينيين، وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر أصحابها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

64 - والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت سريعة وفعالة ودعَمت جهود الحكومة الفلسطينية على نحو مباشر. وخطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات المعدّة من قِبل الفريق القطري للعمل الإنساني، وخطة استجابة المنظومة الإنمائية المعدّة من قِبل فريق الأمم المتحدة القطري التي ستصدُر قريبا، وخطط الاستجابة الخاصة بالحكومة الفلسطينية تقتضي تلقّي الدعم من الجهات المانحة على وجه السرعة. وأثني على التعاون الإسرائيلي الفلسطيني للتصدي لأزمة كوفيد 19 في قطاع غزة والضفة الغربية والتخفيف من وطأتها. وانصبّ التركيز إلى حد كبير في هذا التعاون على تيسير تقديم المساعدة الطبية، لكنه امتدّ أيضا إلى مجالات أخرى، حيث شمل اتخاذ خطوات محددة للحد من التداعيات الاقتصادية للأزمة.

65 - وأرحب بالاتفاق المبرم بين الطرفين لمنح قرض ميسّر الشروط تبلغ قيمته 233 مليون دولار وضمانته إيراداتُ المقاصة المقبلة التي تتولى إسرائيل تحصيلها. والهدف من هذا القرض هو توفير شريان

مالي بالغ الأهمية للسلطة الفلسطينية يمكّنها على وجه الخصوص من معالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. لكن يتعين أن يقترن توفير هذا الشريان بتدابير طويلة الأجل، وبتغيير إسرائيل الاستراتيجية التي تنتهجها في علاقاتها الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية، وبقيام الفلسطينيين بجهود إصلاحية مجدية. ويتعين على السلطة الفلسطينية أيضاً أن تقوم، بالعمل مع شركائها الدوليين، باعتماد تدابير طارئة على صعيد الميزانية من أجل التصدي للجائحة، وفقاً للأسس التي حددها البنك الدولي.

66 - وأعلنت القيادة الفلسطينية أنها تعتبر أنها في حِلٍّ من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع إسرائيل والولايات المتحدة. وأنا قلق من أن يتسبب وضع إعلان القيادة الفلسطينية موضع الإنفاذ في إحداث تغيرات في الحركية المحلية وأن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها. ومما يثير القلق بوجه خاص قرارُ التوقف عن قبول إيرادات المقاصة التي تتولى إسرائيل تحصيلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. ففي ظل عدم وضوح الآفاق الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة، لا يمكن أن يُسهم هذا القرار إلا في عناء الشعب الفلسطيني. ومن الضروري جدا ألا يتأخر أو يتوقف تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات نتيجة لهذه السياسات. وقد سبق وأن شهد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني فترات من العنف الشديد، ولكن خطر التصعيد لم يقترن في أي وقت مضى بأفق سياسي بهذا التّنائي، وبحالة اقتصادية بهذه الهشاشة، وبمعاناة المنطقة من تقلبات بهذه الشدة.

67 - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الهشة في قطاع غزة والمعاناة الهائلة لسكانه. وخطر حدوث تصعيد كبير لا يزال قائما. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن الدعم الإنساني أو الاقتصادي، أيا كان مقداره، لن يعالج في حد ذاته التحديات المطروحة في قطاع غزة. فهذه التحديات تتطلب في نهاية المطاف حلولا سياسية ووُجود إرادة سياسية للعمل عليها. وأحث إسرائيل، آخذاً في الاعتبار شواغلها الأمنية المشروعة، على أن تخفف القيود المفروضة على حركة السلع وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة ومنه، بهدف رفعها في نهاية المطاف. ولا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الخانقة، وفقا لقرار مجلس الأمن 1860 (2009). والإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون باتجاه المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية أمرٌ يحظره القانون الدولي الإنساني، ويجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يوقفوا هذه الممارسة فورا.

68 - وينبغي مواصلة المناقشات بشأن إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية. وفي حال أُجريت هذه الانتخابات، فستكون الأولى من نوعها منذ عام 2006، وستُجدد شرعية المؤسسات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية بهدف التشجيع على الوحدة الوطنية، لا على الفرقة.

69 - ومن الضروري جدا أن تستمر المساعي المهمة التي تقودها مصر للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية. والأمم المتحدة باقية على تأييدها الثابت للمساعي التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لإعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. وقطاع غزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، وهكذا يجب أن يظل.

70 - ولا تزال الحالة المالية للأونروا تثير بالغ القلق. فالوكالة ليست شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل لها أيضا أهمية حاسمة في حفظ الاستقرار في المنطقة. ومن الضروري توفير التمويل الكافي حتى تتمكن الوكالة من الاستمرار. وأشيد بالقيادة التي أبانت عنها الأردن والسويد في حشد

الدعم للوكالة، بما في ذلك رئاستهما المشتركة لمؤتمر آخر لإعلان التبرعات في 23 حزيران/يونيه. وأحث الدول الأعضاء على أن تواصل دعمها للوكالة وأن تتعهد في المؤتمر المقبل بتعهدات تمتد لسنوات متعددة.

71 - وأحث جميع المعنيين - الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع - على التصرف على نحو يمكّن الأطراف من الابتعاد عن حافة الانزلاق إلى الهاوية والشروع في عملية الانخراط من جديد في حوار من شأنه أن يضعَ حداً لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب ويشقَّ مساراً إيجابياً للمضي قدماً ويحولَ دون الانزلاق إلى حالة من الفوضى. ويجب على جميع الأطراف أن تقوم بدورها في الأسابيع والأشهر المقبلة للحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. وأظل ملتزماً بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لإيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وذات سيادة - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

72 - وأُعرب عن تقديري العميق لمنسق الخاص، نيكولاي ملادينوف، لعمله المتميز في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة.